

١ - انماط الزراعة والمحاصيل

يلاحظ المتتبع لعملية تطور النشاط الزراعي في البلدان العربية خلال القرن التاسع عشر ان اتجاه هذا النشاط كان يوتحت ضغط الرأسمال الاجنبي، يتجه نحو الانتاج البضائعي (يمكن مبادلته بالنقد) بدلا من انتاج المقايضة والبدل السائد سابقا دون ان يرافق ذلك تطور اقتصادي مستقل للبلدان العربية. وادى هذا التحول الى تبعية الفلاح المنتج للسوق الرأسمالية العالمية من جهة باعتبارها المستهلك الاساسي لانتاجه، وللإقطاع المحلي من جهة ثانية باعتباره المالك القانوني للارض والممول الرئيسي لعملية الانتاج الزراعي.

وكان من ابرز مظاهر سياسة الالحاق والنهب الاستعمارية في المجال الزراعي تخصيص البلدان الهامشية - ومنها المنطقة العربية - في زراعة وانتاج اصناف معينة للتصدير الى الدول الرأسمالية الغربية كالقطن مثلا الذي شهدت مصر توسعا هائلا في زراعته تلبية لحاجات مصانع النسيج في بريطانيا.

وفي فلسطين تميز القمح المصدر الى ايطاليا لصناعة المعجنات نظرا لصلابته، وشعير غزة المصدر الى معامل التخمر في انجلترا واسكوتلندا والمانيا، والقطن الذي كان يلبي حاجات جنوب فرنسا خاصة وان كانت اهميته عرضة للاهتزاز تبعا للاحوال العالمية، والبرتقال الذي احتل مكانا ثابتا وخصوصا في التجارة مع بريطانيا (٩٠٪ من صادرات برتقال فلسطين كانت تتجه الى بريطانيا)، هذا بالإضافة الى زيت الزيتون وقصب السكر والحريير والصابون. وساهمت المستعمرات اليهودية والالمانية ايضا في هذا الاتجاه حيث اقتصررت تقريبا على انتاج النبيذ للتصدير.

٢ - ملكية الاراضي:

شهدت فلسطين منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اسوة بمناطق السلطنة العثمانية، تغييرات هامة وجوهرية في نظام ملكية الاراضي طابعها الانتقال من نظام الملكية العامة المشاعية للاراضي، المخصصة لخزينة الدولة العثمانية (بيت مال المسلمين) الى ملكية خاصة.